

حقل غاز الدرة ؛ العراق في مثلث الصراع بين إيران والسعودية والكويت

13-08-2023

الكتاب

محمود بابان

ملخص : وكان تطوير واستكشاف حقل غاز الدرة يتأخر في كل مرة بسبب مشكلة ، لكن هذه المرة قال مسؤولون سعوديون وكويتيون إن الأمر جدد ، رغم أن إيران أعلنت جديتها في امتلاك الحقل وبدء العمل باسمها ومع ذلك ، فإن نجاح الاستراتيجية أي طرف وكيفية تحديد و كيفية تطوير حقل الغاز وأفاق العلاقات السعودية الإيرانية في هذه الأثناء سيكون له تأثير.

أدى حقل غاز الدرة في الخليج ، الذي يعرفه الإيرانيون باسم آرثش والعراقيون باسم جمال ، إلى تسخين المفاوضات لرسم أو تحديد حدود المياه بين الدول الشريكة في المنطقة.

وتتواصل الزيارات والمحادثات بين وزراء خارجية الدول الأربع ، لكن تكرار تصريحات السعودية والكويت بأن [حقل غاز الدرة هو حق حصري للسعودية والكويت](#) ، دفع [وزير الخارجية الإيراني إلى دعوة](#) نظيره الكويتي إلى طهران.

كما أدلى وزير الخارجية الكويتي في 30 تموز / يوليو 2023 عقب زيارته بتصريح بشأن الحدود المائية بين العراق والكويت ، الأمر الذي أغضب الشارع العراقي ورفض النائب الأول لمجلس النواب العراقي والمشرعون اتفاقية المياه المقترحة مع الكويت. .

وبحسب الاتفاق لن يكون للعراق الحق في حقل الغاز لكن أم قصر ستصبح جزءاً من الكويت وستدمر منازل الميناء.

من المقرر أن يزور وفد فني من وزارة النفط الكويتية العراق في 10 آب / أغسطس 2023 لإجراء محادثات مع المسؤولين العراقيين بشأن الحقوق النفطية المشتركة. تشير الكويت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1993 ، لكن العراق يرفضها ، لذلك في آخر تطور ، نفى [رئيس الوزراء العراقي](#) مساء يوم 6 أغسطس 2023 أن تكون أي حكومة قد قدمت تنازلات على الأراضي العراقية منذ عام 2003 ، مما يعني أن الاتفاقية السابقة غير مقبولة. .

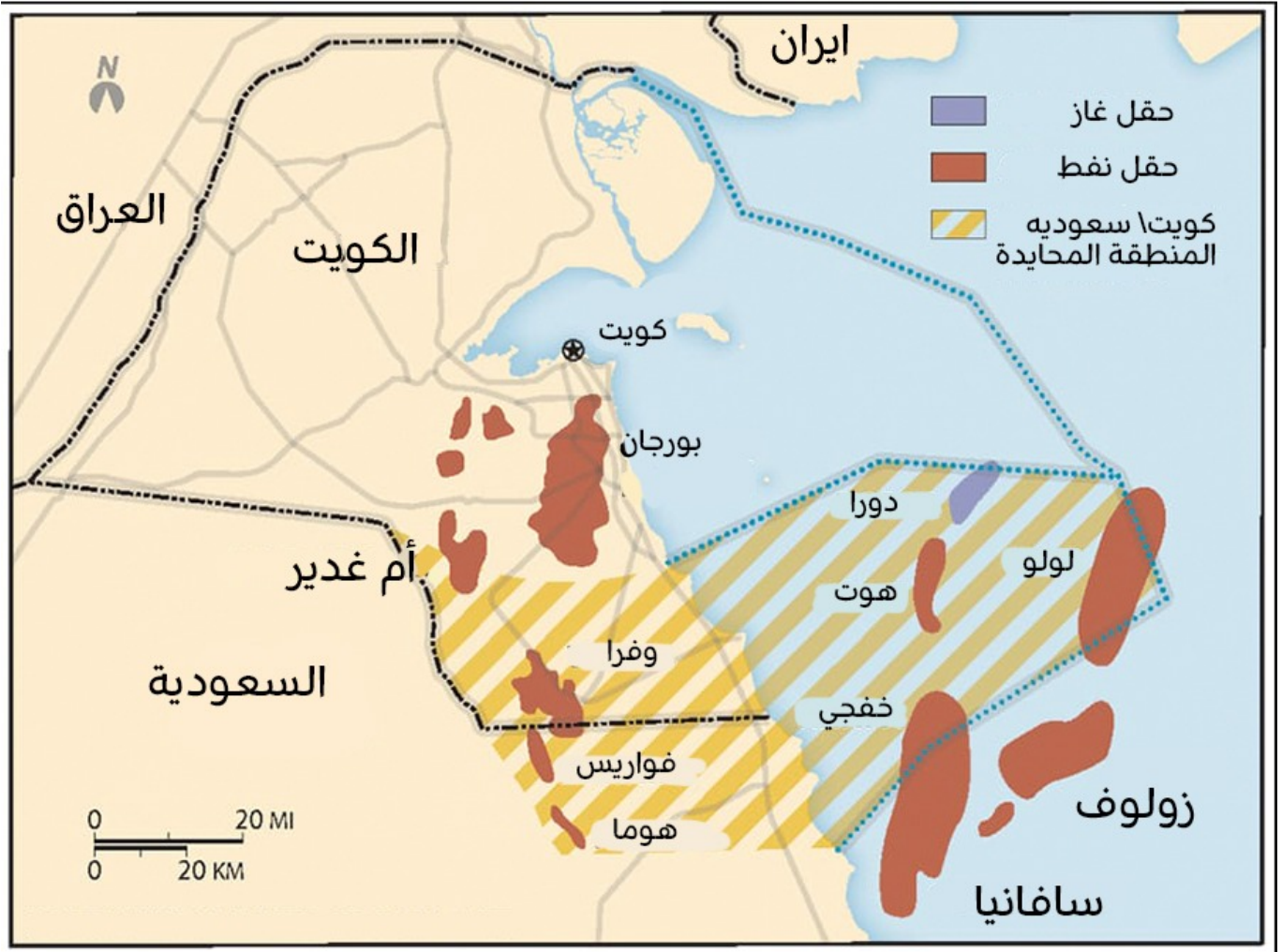
في الواقع ، حقل غاز الدرة ليس الحقل الوحيد في الشرق الأوسط المتنازع على حقوق الملكية والاستخدام ، بل [حقل الفكة](#) النفطي في جنوب محافظتي ميسان وخوزستان ، وحقل ميغد النفطي في الضفة الغربية ، [وحقل نبط هجليج](#). الميدان بين السودان وجنوب السودان [والحقول محافظة كركوك و المحافظات المتنازع عليها بين الحكومة العراقية وإقليم كردستان](#).

هنا ، بناءً على المصادر ، نحاول تسليط الضوء على قضية ملكية حقل غاز الدرة. هل للعراق أي حقوق في هذا المجال؟ ماذا عن إيران؟ كما نناقش أهمية حقل غاز الدرة-آرثش-جمال في النظام الجديد لخطوط إمداد الطاقة للبلاد والعالم وإمكانية قطع العلاقات بين السعودية وإيران بسبب حقل غاز الدرة-آرثش! لأن هناك 60 تريليون قدم مكعب من احتياطي الغاز هناك!

حقل الغازي الدرة - آرثش - جهمال

تم اكتشاف حقل غاز الدرة في عام 1960 ، عندما لم يتم تحديد الحدود بشكل كامل ولم يكن الغاز الطبيعي قيمًا كما هو الحال اليوم. يقع الحقل في منطقة أعلنتها الكويت والمملكة العربية السعودية كمنطقة محايدة PNZ مقسمة بمساحة 5,770 كيلومتر مربع وحدود غير محددة.

ومع ذلك ، [بموجب معاهدة العقير](#) المؤرخة في 2 ديسمبر 1922 ، والتي حددت الحدود بين العراق وسلطان نجد [1] ومشخة الكويت ، تتمتع حكومتا نجد والكويت بحقوق متساوية حتى يبرم مكتب الحكومة البريطانية مزيداً من الاتفاقيات. انظر إلى الخريطة أدناه حول موقع حقل غاز الدرة.



المصدر: المسح الاقتصادي للشرق الأوسط MEES

وبحسب بعض التقديرات ، تبلغ احتياطيات الحقل 60 تريليون قدم مكعب ، منها ما بين 10-13 تريليون قدم مكعب و 300 مليون برميل من النفط يمكن استثمارها اقتصاديًا مليار قدم مكعب من الغاز يوميًا [2]، بينما يحتاج الاتحاد الأوروبي بأكمله إلى 400 مليار قدم مكعب. من الغاز الطبيعي سنويًا ، ونزاع ما بعد الحرب بين الاتحاد الأوروبي وروسيا حول الغاز الطبيعي هو **نصف الكمية المنتجة** سنويًا من حقل الدرة. فيه.

لطالما كان تطوير حقول النفط والغاز في المنطقة التي تطالب بها المملكة العربية السعودية والكويت ، ولهما اسمان مختلفان لإيران والعراق ، صعبًا دائمًا بسبب الاختلافات في استخدام الموارد ، في حين ركزت الحكومات على حقول النفط البرية وهم يقومون بتطوير حقول النفطية مثل حقل الوفرة و حقول الحوت بحري والخفاجي.

في الواقع ، حتى وقت قريب لم يكن هناك حديث عن تطوير حقل غاز الدرة ، وفي عام 2013 علقت المملكة العربية السعودية والكويت المحادثات حول الاختلافات في طرق خطوط الأنابيب وتقاسم إنتاج الغاز ، والتي شملت الغاز المنتج الذي يمر تحت المنطقة المشتركة التي تسيطر عليها السعودية. رفض.

في 2014-2015 ، علق البلدان الإنتاج من الحقول النفطية المشتركة ومشروع غاز الدرة ، لكن في الآونة الأخيرة ، وخاصة **في عام 2019** ، **اتفق الجانبان** على استئناف الإنتاج من الحقول في المنطقة المحايدة أو المشتركة.

في **أواخر عام 2020** ، **شكل** الجانبان فريقًا مشتركًا لمراجعة وإعداد خطة تطوير حقل غاز الدرة ، والتي يمكن تطويرها تقنيًا وتجاريًا من قبل المملكة العربية السعودية والكويت.

منذ العام الماضي ، وبسبب عودة الطلب على الغاز الطبيعي وتحوله إلى سلعة جيوسياسية مهمة في العلاقات المحلية والإقليمية والدولية ، برزت قضية تطوير هذا المجال وجعلت السعودية والكويت تضعان خلافاتهما جانبًا في المستقبل. تملأ ولكن أيضًا تحدث

من الناحية العملية ، أثير موضوع تطوير وإنتاج الغاز والنفط من حقل الدرة للغاز في ديسمبر 2022 ، بعد اتفاق بين أرامكو السعودية وشركة نفط الخليج الكويتية ، والذي سيؤدي **إنتاج الغاز من الحقل إلى 1.84 مليار قدم مكعب في اليوم**. ألف برميل من الغاز المسال!

إذا تم **تطوير حقل غاز الدرة** ، فسيكون لديه من خمس إلى ست منصات متصلة بطول 200 كيلومتر من خطوط الأنابيب 30 بوصة ومعدات مختلفة ، بالإضافة إلى 100 كيلومتر من الكابلات البحرية ، وقبل كل شيء ، تركيب مختلف المرافق والمعدات لعمليات تكرير الغاز مع وجود منصتين نفطيتين ، كل هذا معًا يعد مهمة فنية كبيرة.

العراق؛ أم قصر وحقل الدرة - جمال للغاز ؟

ومن المقرر أن يزور **وفد من وزارة النفط الكويتية** العراق في 10 تشرين الثاني / نوفمبر لبحث كيفية التعامل مع الحقول النفطية المشتركة بين البلدين، وكذلك في **الرابع عشر من الشهر الجاري** ، ستزور لجنة قانونية العراق لتحديد تفاصيل حدود المياه.

في الواقع ، وفقًا للمحادثات ، فإن ترسيم الحدود المائية **بين العراق والكويت** ، والذي من المقرر حله منتصف الشهر الجاري ، له علاقة أكبر بأم قصر وتدمير المنازل التي أقيمت في الميناء. إذا كان العراق يريد الانسحاب من الاقتراح والاتفاقية الموقعة من قبل الأمم المتحدة منذ عام 1993 ، ولكن العراق يريد الانسحاب من الاتفاقية السابقة مع الكويت ،

وبحسب الاقتراح الذي شارك محافظ البصرة في إعداده ، فإن ممر أم قصر المائي سيسقط على الكويت ويجب هدم تلك المقامة في أم قصر ، الأمر الذي أثار قلقًا في شوارع البصرة ونظم مظاهرات في آب الماضي.

دعا **جمال الحلوسوي** الخبير في شؤون الحدود الدولية والرئيس السابق للوفد العراقي للتفاوض مع الكويت العراقيين الى عدم السماح للمسؤولين العراقيين بالتوقيع على الاتفاقات الحالية مع الكويت ، قائلاً ان "توقيع الاتفاق يعد ضياعاً لحقوق العراق في الارض والمياه. . **أقال رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني** جمال الحلوسوي واستبدله بمحمد بحر العلوم ، المبعوث العراقي لدى الأمم المتحدة ونائب وزير الخارجية.

في الواقع ، امتثال العراق للاتفاقيات صعب ، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1993 ، التي أعطت الكويت الكثير من حقوق العراق ، والتي يدعي العراقيون أنها خارج الاتفاقات الدولية بشأن حدود المياه ويجب مراجعتها.

كما يجب ألا ننسى ذلك العراق إن حقل غاز الدرة أو جمال ليس هو المركز الوحيد للمشكلات ، ولكن هناك حقول نفطية مشتركة في المنطقة ومناطق أخرى مشتركة بين البلدين ، لذلك سيوزر وفد من وزارة النفط الكويتية العراق قبل الحدود الفنية والقانونية. الترسيم. تنجبه الأنظار الآن إلى نتيجة المباحثات بين الفريقين الفني الكويتي والعراقي ، وخاصة للجان القانونية ، لمعرفة ما إذا كانت ستتوصل إلى نتيجة بشأن ترسيم الحدود المائية أم ستخرج من دون نتائج.

حقل الغازي الدرة-آرش، مستقبل علاقات رياض - طهران

إيران تعتبر نفسها جزءًا من المنطقة ، بالتأكيد إذا لم تكن تمتلك الخليج بأكمله. كما يقول الإيرانيون إنهم يحاولون التفاوض ، لكن إذا لم تكن الأطراف الأخرى على استعداد للتفاوض بشأن حدود المياه ولم يتم تحديد حصة إيران ، فستبدأ في التنقيب والاستثمار في حقول الغاز والنفط هذه بشكل مستقل و خاصة في حقل غاز الدرة الذي سماه آرش و تدعي إيران لها **الحق ملكية 74.0٪ من الحقل** ، في الواقع ، لم يتم بعد تحديد الحدود المائية والبحرية بين الأطراف ، وخاصة الشركاء الخليجيين الثلاثة ، رغم أن السعودية والكويت قد توصلتا إلى اتفاق مشترك ، لكن لا توجد اتفاقية ثنائية مشتركة بين إيران وأطراف أخرى وحدها أو إيران - السعودية - الكويت ،

ومع ذلك ، وفقًا للبيانات الصحفية الأخيرة ، تعزز المملكة العربية السعودية والكويت مواصلة تطوير حقل الدرة. وقد أرسل كلا البلدين ، بصفتها هيئة تفاوضية واحدة ، دعوات للإيرانيين للمشاركة في المحادثات. حتى الآن ، رفض الإيرانيون العرض. من غير المتوقع إجراء محادثات أساسية إذا استمرت الشركات السعودية والكويتية في تطوير المنطقة. من المتوقع أن يواصل الإيرانيون خططهم التنموية بينما يسعون لتحقيق ما يقررونه أن يصبح جزءًا من احتياطاتهم. إيران تتقدم بشكل أسرع ، ككيان واحد ، من السعودية والكويت لأنهما لم تتفقا بعد على اتفاقية مشتركة وخطة تنمية ، لذلك قد يستمر تطوير الدرة على نفس المنوال مثل

بارس والحقل الشمالي ، حيث تستخدم إيران وقطر المنطقة بشكل مستقل لصالح المحتاجين بدلاً من زيادة الانتعاش الإقليمي.

وبحسب (Ackerman 2022) ، فإن المعلومات تشير إلى وجود محادثات بين الأطراف الثلاثة، حيث تدعو السعودية والكويت إيران للمشاركة في المحادثات، لكن إيران رفضت، حيث يواصل الجانبان جهودهما لتطوير الحقول ، ومن غير المرجح أن تسفر المحادثات عن مثل هذه النتائج إذا استمرت الشركات السعودية والكويتية في تطوير المنطقة، واستمر الإيرانيون في خططهم التنموية، ما يعني أن الخطة الإيرانية ستتحرك بشكل أسرع من السعودية والكويت، حيث لم يتفق الجانبان بعد على خطة تطوير مشتركة. في هذا السيناريو، من المتوقع أن يكون لتطوير حقل الدرة للغاز نفس مصير حقلي الشمال والفرسية، عندما تستخدم إيران وقطر المنطقة بشكل مستقل لمصلحتهما الخاصة بدلا من زيادة الحقول وحمايتها.

مر أقل من أربعة أشهر على اتفاق تطبيع العلاقات بين السعودية وإيران، بمشاركة الصين ، اليوم [مستقبل العلاقات السعودية الإيرانية](#) يواجه الآن اختباراً صعباً بسبب النزاع على ملكية الغاز الدرة و تصاعد الخطاب المناهض بين المسؤولين من الجانبين، وخاصة مسؤولي وزارة الخارجية حول حقوق و ملكية حقل الغاز الدرة ، يمكن أن يكون لتطوير حقل الغاز تأثير كامل على أسواق كلا النوعين من الغاز (الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسالLPG) ، بالإضافة إلى ما أشرنا إليه هناك تغييرات جديدة بحيث لا ترغب البلدان في تلبية احتياجاتها المستقبلية وأمن الطاقة فحسب ، بل تريد أيضاً المشاركة في شبكات الطاقة الجديدة (سلاسل أمداد) ، وخاصة صنع و ربط خطوط الغاز الطبيعي الجديدة بالمستهلكين!.

النهاية :

الآن هناك صوت داخل [إيران والعراق](#) أنه على أي حال، لا ينبغي حرمانهم من حقوق و ملكية بلدانهم من الموارد الطبيعية، وخاصة حقول الغاز الدرة، التي تتمتع باحتياطي وقدرات إنتاجية غير مسبوقه، ولكن لأي مدى أن هذا الضجيج يصل إلى مستوى الضغط، خاصة بالنسبة للعراق، علينا الانتظار، أما في حالة الأيران فمن طبيعي أن نرى الايران تصرح و تنافس على ملكية حلق الدرة كونها تمتلك قدرات و الخبرة الكافية للوقوف ضد سعودية من أجل استحصال جزء من مليكة الحق ، لكن العراق من واضح أن العراق الذي يمر بعدة أزمات داخلية غير قادر على المنافسة في الخارج، خاصة ضد السعودية.

وتصر السعودية بشكل يومي على أن حقل الدرة للغاز حق حصري للسعودية والكويت، وتدعو إيران إلى العودة إلى طاولة المفاوضات لترسيم الحدود في غرب المنطقة السعودية- الكويتية المشتركة بموجب القانون الدولي، رغم أن الكويت تدعو إلى أن يكون الحوار نفسه أن يكون مشتركا وليس وحده، وكل ذلك جاء بعد صرحت إيران بأنها تمتلك حق ملكية 40% من الحقل درة .

من ناحية أخرى ، فإن الاختلاف بين السعودية والكويت مع إيران هو أن إيران تريد التفاوض مع كل جانب على حدة ، لكن السعودية والكويت تريدان التفاوض مع إيران معاً كجبهة واحدة بشأن ترسيم الحدود المائية في شمال الخليج.

وكان تطوير واستكشاف حقل غاز الدرة يتأخر في كل مرة بسبب مشكلة ، لكن هذه المرة قال [مسؤولون سعوديون وكويتيون](#) إن الأمر جددي ، رغم أن [إيران أعلنت جديتها](#) في امتلاك الحقل وبدء العمل باسمها ومع ذلك ، فإن نجاح الاستراتيجية أي طرف وكيفية تحديد و كيفية تطوير حقل الغاز وأفاق العلاقات السعودية الإيرانية في هذه الأثناء سيكون له تأثير.

أخيراً ، في هذه الأيام ، وفقاً للقانون الدولي ، يتم نشر خرائط مختلفة لحدود المياه ، بحيث تمتلك كل من إيران والعراق جزءاً كبيراً من حقل غاز الدرة ، لذلك يستخدم كل جانب اسمه الخاص ، ماذا سيفعل بقطر؟ ماذا سيفعل العراق يلتزم باتفاقية 1993 ام يطالب بحدود جديدة تشمل حقل جمال للغاز؟

[1] مملكة العربية السعودية كانت تسمى بالنجد و الحجاز آنذاك

[2] يقصد بالحقول غازية ممكن استثمارها و لها عائدات اقتصادية